

النزاهة البرلمانية تصوّب على محافظ البنك المركزي: إدارته سيئة ويجب إنهاء تكليفه



طلبت لجنة النزاهة البرلمانية، اليوم الخميس، بإنهاء تكليف محافظ البنك المركزي علي العلق، فيما اتهمه بسوء الإدارة وعدم القدرة على ضبط أسعار صرف الدولار أو السيطرة عليها.

وقال عضو اللجنة النائب هادي السلامي في مؤتمر صحفي عقده بمبنى مجلس النواب، طالبنا بإنهاء تكليف محافظ البنك المركزي وسبق وأن وجهنا كتابًا إلى رئيس مجلس الوزراء يوم 26/7/2023 والذي تضمن إنهاء تكليف محافظ البنك المركزي وتنفيذ أحكام المادة 13 من (قانون مركزي رقم 56 سنة 2004) .

وأضاف، أن " ذلك جاء استنادا إلى نص المادة 61 من الدستور وقانون مجلس النواب رقم 13 2018 في المادة 15 ورابعًا، واستنادا إلى ما جاء في الدستور العراقي في المادة 49 بهدف تحقيق مصالح الشعب العراقي، واستنادا إلى المادة خامسا من الدستور والتي نصت على " تعيين السفراء وأصحاب الدرجات الخاصة باقتراح من مجلس الوزراء" واستنادا إلى أحكام المادة 44 ثانيا قانون مجلس النواب 2018 والتي تنص على " ان يمارس المعنيون وكالة مهامهم لمدة لا تزيد عن ستة أشهر من تاريخ التعيين وعلى الجهة المعنية في الاقتراح التوصية بتعيين إلى المجلس خلال ثلاثة أشهر".

وتابع السلامي، أنه "استنادا لمواد الدستور، فقد طالبنا رئيس الوزراء باتخاذ إجراءات لإنهاء تكليف محافظ البنك المركزي نظرا لسوء إدارته وعدم السيطرة على ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الدينار في السوق الموازي وكذلك عدم اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المصارف التي خضعت للعقوبات الأمريكية من تهريب الدولار وغسيل الاموال فضلا عن امتناع المحافظ عن النشرة اليومية للمبيعات".